INFF | Facility

توجيه التمويل لصالح الناس والكوكب

كيف تبني البلدان منظوماتها المالية المستدامة
من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة

ملخص تنفيذي

توجيه التمويل لصالح الناس والكوكب

كيف تبني البلدان منظوماتها المالية المستدامة من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة

ملخص تنفيذي

إن مرفق أطر التمويل الوطنية المتكاملة هو مبادرة رئيسية مشتركة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي وحكومات إيطاليا وإسبانيا والسويد.

ملخص تنفيذي

يتّسم النظام المالي العالمي بعدم اتساق شديد مع أهداف التنمية المستدامة التي التزمت بها البلدان والمجتمع العالمي.

وقد حددت خطة عام 2030 واتفاق باريس وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي طموحات على صعيد التنمية المستدامة للناس والكوكب والرخاء. وجدير بالذكر أنّ تخصيص 1 بالمائة فقط سنوياً من إجمالي رأس المال العالمي البالغ 430 تريليون دولار أمريكي من شأنه أن يسد فجوة التمويل لأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك فإنّ الهيكل المالي الدولي الحالي لا يتضمّن تخصيصَ هذه الكمية من رأس المال للسياقات والاستثمارات المطلوبة. أمّا على الصعيد الوطني فتتواصل زيادة الاستثمارات في مجال الوقود الأحفوري وغيره من الأنشطة الضارّة وكذلك تستمرّ زيادةُ دعم الأسعار في هذه المجالات.

وقد سلّط الأمين العام للأمم المتحدة الضوءَ على إصلاح الهيكل المالي باعتباره «عاملاً من شأنه تغيير قواعد اللعبة من خلال تسريع وتيرة التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة». وأقرّت خطة شرم الشيخ للتنفيذ التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27) بالحاجة إلى إحداث "تحويل في النظام المالي وهياكله وعملياته".[1] كما أوضح إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الحاجة إلى «تحقيق زيادة كبيرة وتدريجية في مستوى الموارد المالية من جميع المصادر».[2]

إن القرارات التي سيتم اتخاذها خلال عامي 2024 و2025 تقدم فرصاً حاسمة لإعادة تشكيل النظام المالي ليتوافق بشكل أفضل مع هذه الاحتياجات. وسيركز مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سينعقد في أيلول (سبتمبر) 2024 على التحوّلات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بشكل أساسي على إصلاح الهيكل المالي الدولي. وفي حزيران (يونيو) 2025 سيركز أيضاً المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي سينعقد في إسبانيا على إصلاح الهيكل المالي، كما سيوفر فرصة لتحديث التزامات التمويل على الصعيدين الوطني والدولي. وسوف يركز مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون (COP29) هذا العام في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على التمويل، بما في ذلك الاتفاق على هدف كمي جماعي جديد بشأن تمويل المناخ قبل أن تقدم البلدان مساهماتها المحددة وطنياً المنقحة والأكثر طموحاً في مؤتمر الأطراف الثلاثين (COP30) في العام المقبل.

وعلى الصعيد الدولي فإنّ هذه العمليات لوضع السياسات وهذه النقاط لاتخاذ القرارات تشكل لحظات مهمة لإحراز تقدم في معالجة أزمة الديون، وإصلاح المصارف الإنمائية متعددة الأطراف وضخ السيولة، والتحول الأخضر العادل، وتوسيع نطاق تمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك خطة الأمين العام للأمم المتحدة التحفيزية لأهداف التنمية المستدامة الساعية إلى زيادة موارد التمويل طويلة الأجل والميسورة بمقدار 500 مليار دولار أمريكي سنوياً.[3]

وعلى الصعيدين القُطري ودون الوطني فإنّ إصلاح المنظومة المالية يسير قدماً كذلك. جديرٌ بالذكر أنّ الزيادة في تمويل التنمية على هذين الصعيدين يجب أن تؤدي إلى استثمارات وإنفاق بما يقود إلى النهوض بالتقدم المحرز في التنمية المستدامة. قد يساهم النظام الدولي في تمكين الإجراءات أو تقييدها، إلا أنّ الحكومات لا تنتظر إتمام الإصلاح الدولي لكي تشرع بالتغيير بنفسها. وينبغي لهذا الطموح والتقدم أن يلهم بتسريع الإصلاح على الصعيد الدولي أيضاً.

في عام 2015 قدمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مفهومَ أطر التمويل الوطنية المتكاملة من أجل دعم خطط التنمية الوطنية المستدامة في خطة عمل أديس أبابا.[4] وقد تم تصميم هذه الأطر لجمع السياسات والمؤسسات عبر مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا على الصعيد القُطري.[5]

”إن الإصلاحات التي نسعى إلى تحقيقها في الهيكل العالمي سيكون لها الأثر الأكبر عندما تكون مصحوبة بسياسات تمويل وطنية معززة من خلال إطار التمويل الوطني المتكامل“

معالي السيد والي إيدون، وزير المالية والوزير المنسق للاقتصاد، نيجيريا

وفي الوقت الحالي يعتمد أكثر من 85 بلداً على نهج أطر التمويل الوطنية المتكاملة بُغية تعزيز التمويل للتنمية المستدامة على الصعيد القُطري. إنّ هذه العمليات التي تقودها البلدان تعزّز الإصلاحات الهادفة لإعادة تشكيل الأجزاء الأساسية من النظام المالي من أجل تسخير كل من رأس المال العام والخاص وحشدهما لتحقيق التنمية المستدامة ضمن السياق القُطري.

إنّ هذا التحوّل في النهج القائم على الصعيد الوطني يتناقض بشكل كبير مع الوضع الذي كان قائماً قبل خمس سنوات فقط عندما كانت غالبية خطط التنمية الوطنية تفتقر إلى استراتيجيات التمويل وينعدم فيها الوضوح بشأن حجم وأنواع الاستثمارات المطلوبة لتحقيق تلك الخطط.[6]

لقد أصبحت أطر التمويل الوطنية المتكاملة منصة لتحفيز التحول في المنظومة المالية على الصعيد الوطني، في الوقت الذي نتطلع فيه إلى جدول أعمال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية لعام 2025 وما بعده، إلى جانب الجولة القادمة من المراجعات التي ستتناول المساهمات المحددة وطنياً وكذلك الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي، إضافةً إلى التنفيذ المستمر لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

إن البلدان القادرة على الوصول بأطر التمويل الوطنية المتكاملة إلى مرحلة النضج الكامل ستكون قادرة على دفع التحول في النظم المالية الوطنية، ما يجعل الاستثمار العام والخاص أكثر استدامة وشمولاً وتأثيراً. يمكن لأطر التمويل الوطنية المتكاملة أن تقدم استراتيجيات واضحة بقيادة البلدان بحيث يمكن للجهود العالمية والإقليمية أن توائم استثماراتها معها على الصعيد القطري. وتشتمل هذه الجهود على البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي، ومبادرة الحزام والطريق الصينية، وشراكة مجموعة الدول السبع من أجل البنية التحتية والاستثمارات العالمية. كما يمكن للأطر أن تساهم في تسريع عملية الإصلاح في الهيكل المالي الدولي.

يقيّم هذا التقرير التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن على صعيد أطر التمويل الوطنية المتكاملة ويستعرض التوقعات والأولويات بالنسبة للمستقبل. وحتى هذا التاريخ، لقد عمدت 13 حكومة على الصعيدين الوطني ودون الوطني إلى تفعيل استراتيجيات التمويل لخططها الإنمائية باستخدام نهج أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وتهدف استراتيجيات التمويل هذه مثلاً إلى «وضع التمويل في خدمة التنمية» (كما في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) و«سد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة» (كما في مقاطعة بنجاب في باكستان) و«زيادة أثر التمويل على التنمية المستدامة» (كما في منغوليا) بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى ذات صلة.

وتتسم استراتيجيات التمويل بأنها تتم بقيادة البلدان وتكون مصممة خصيصاً لتناسب السياق والأولويات والتحديات على الصعيد المحلي بالإضافة إلى كونها مدمجة في المؤسسات الوطنية ودون الوطنية.

وبناءً على ذلك فإنّ استراتيجيات التمويل هذه تؤدي إلى تطوير مجموعة متنوعة من النهُج الاستراتيجية. مثلاً تولي استراتيجية التمويل في جيبوتي تركيزاً قوياً على تعزيز المصادر الجديدة للتمويل العام، بينما يركز أكثر من نصف الإجراءات الواردة في استراتيجية التمويل في نيجيريا على التمويل الخاص. وفي ملديف تم تصميم أكثر من 70 في المائة من الإجراءات لمواءمة التمويل مع التنمية المستدامة بغية تحقيق أثر أكبر. وأما في إثيوبيا فإنّ استراتيجية التمويل المراعية للأزمات تسلط الضوء على كيفية مواءمة التمويل بين أولويات العمل الإنساني والتنمية والسلام.[7] وبالرغم من تلك الاختلافات، يبدو أنّ جميع الاستراتيجيات تتبنى نهجاً أكثر شمولاً يجمع بين مصادر عامة وخاصة لتمويل الأولويات الوطنية، وكذلك فإنّ جميع هذه الاستراتيجيات تنظر في الفرص المتاحة للاستثمارات الجديدة ولتحقيق أثر أكبر، كما أنّها تأخذ في الحسبان القدرات والتغييرات المؤسسية اللازمة لتعزيز تلك الفرص.

ينفذ أكثر من 50 بلداً إصلاحات على صعيد سياسات التمويل العامة والخاصة لديها وتأتي تلك الإصلاحات موجهة من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة المعتمدة في تلك البلدان، كما يكون التنفيذ مدفوعاً بعملية الحوار والتقييم التي تتم في العديد من البلدان حتى عندما تكون استراتيجية التمويل لا تزال قيد التطوير.

إن العديد من هذه الإصلاحات تضع الأسس للتحول الطويل الأجل في النظم المالية الرئيسية، إذ تتم إعادة تشكيل عملية الميزانية لمواءمة الإنفاق مع أهداف التنمية المستدامة، أو يجري إدماج مخاطر المناخ في حوكمة الأسواق المالية، أو يتم تأسيس القدرة على نشر الأدوات المالية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. لن يتم إدراك كل الآثار التي تنتج عن هذه التغييرات لبعض الوقت إلا أنّ مدى إمكانياتها سوف يظهر من خلال النتائج المالية المتوسطة التي تنشأ عن بعض الإصلاحات الأكثر تقدماً.

وفي مجال المالية العامة، يعمل 32 بلداً على إحداث تغييرات لإدماج أولويات التنمية المستدامة في صياغة النفقات العامة وإدارتها ورصدها. مثلاً في بنغلاديش أصبح تغير المناخ الآن جزءاً أساسياً من وثائق الميزانية بدءاً من التعميم الأولي لطلب الميزانية وصولاً إلى مؤشرات الأداء الرئيسية لبرامج الميزانية وتقارير الإنفاق المقدمة إلى البرلمان. واستخدمت الحكومة مؤخراً هذا النظام للحصول على قرض بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي من مرفق الاستدامة والقدرة على الصمود التابع لصندوق النقد الدولي. وفي كولومبيا أنشأت الحكومة نظاماً لوضع العلامات أدى إلى زيادة نفقات الميزانية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة بنسبة 17 في المائة خلال أربع سنوات، أي بزيادة قدرها 10 مليارات دولار أمريكي.

أمّا على الصعيد الضريبي، فإنّ البلدان تمنح الأولوية للتغييرات الرامية إلى زيادة حشد الإيرادات ومواءمة السياسة الضريبية مع أولويات التنمية المستدامة. فقد أدخلت قيرغيزستان مثلاً قانوناً جديداً للضرائب من أجل تعزيز فعالية الحوافز الضريبية ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة، ويقدر ذلك بنحو 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للديون السيادية فإنّ العديد من البلدان تجري ابتكارات لإصدار أو إعادة تمويل الديون بطرق تؤدي إلى تحرير رأس المال بشكل مستدام من أجل الاستثمار في التنمية المستدامة. على سبيل المثال كانت بنن أول بلد من بين البلدان الأقل نمواً وأول بلد سيادي أفريقي يصدر سندات أهداف التنمية المستدامة، ما أدى إلى تحرير 500 مليون يورو للاستثمار في القطاعات الاجتماعية والمشاريع البيئية ومجالات أخرى. وكذلك حشدت إندونيسيا أكثر من 10 مليارات دولار أمريكي من خلال مجموعة من الإصدارات المتنوعة كان آخرها يشمل إصدار سندات سيادية زرقاء للمرة الأولى.

وبناءً على هذه التغييرات يمكن أن تصبح أطر التمويل الوطنية المتكاملة بمثابة منصة لاتباع نهج متكامل في التعامل مع المالية العامة. وتتبع العديد من الحكومات بالأساس هذا النهج للنظر في تغير المناخ والقضايا الاجتماعية التي تدخل في نفس الوقت ضمن سياساتها الضريبية وأنظمة الديون وهياكل الإنفاق الموجودة لديها. ومن المهم كخطوة تالية أن يتم توسيع نطاق هذا النهج ليأخذ في الاعتبار عمليات التكامل والتآزر والتفاضل فيما بين تلك المجالات، إضافةً إلى تطبيق نهج مماثل باتباع منظور المساواة بين الجنسين ومنظور الطبيعة وأولويات جامعة أخرى.

وأما بالنسبة للتمويل الخاص فإن البلدان تركز بقوة على ربط الاستدامة بالأسس التي تقوم عليها الأسواق المالية. وهناك تصنيفات يجري إنشاؤها في العديد من السياقات بُغية التوصّل لإطار مشترك لتصنيف التمويل المستدام وتسهيل تدفق رأس المال الخاص عبر الحدود من أجل تمويل الأولويات على صعيد المناخ والتنمية الخضراء والاجتماعية. كما أن توفر معايير الاستثمار المستدام وأطر الإفصاح والإبلاغ يعزز الشفافية والمساءلة بشأن الآثار التي تتركها الشركات على الاستدامة. ففي تايلند مثلاً، قادت مجموعة العمل المعنية بالتمويل المستدام عمليةَ وضع التصنيفات الخضراء من أجل المساعدة في حشد تمويل إضافي للتنمية وخاصة من القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك قدمت لجنة الأوراق المالية التايلندية مؤخراً إرشادات للإبلاغ القائم على أساس أثر أهداف التنمية المستدامة ضمن متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة للشركات المدرجة التي يبلغ مجموع رأسمالها السوقي أكثر من 480 مليار دولار أمريكي. وبمرور الوقت ومع بناء القدرات بشكل تدريجي، يتمثل الهدف في تطوّر هذه الإجراءات الطوعية لتصبح شرطاً إلزامياً من شروط الإبلاغ. وهناك بلدان أخرى مثل كابو فيردي أيضاً تحدث ابتكارات في نشر الأدوات المالية الجديدة، إذ أطلق سوق الأوراق المالية في كابو فيردي منصة Blu-X وهي أول منصة للتمويل المستدام للاقتصاد الأزرق في العالم والتي حشدت حتى الآن أكثر من 35 مليون يورو من خلال إصدارات مختلفة.

وفي غضون ذلك، تشجع البلدان على الاستثمار في مجالات محددة من شأنها تحفيز التقدم على صعيد أهداف التنمية المستدامة. وتعمل العديد من البلدان على تطوير وسائل الاستعلامات عن الأسواق بشأن مجالات فرص الاستثمار التي تنطوي على إمكانات عالية في التأثير على أهداف التنمية المستدامة وتشجّع كذلك على الاستثمار في هذا الصدد. ففي نيجيريا مثلاً، يتم تجهيز الشركات المشاركة في مشروعات بقيمة 175 مليون دولار أمريكي من أجل تمكينها من حشد فرص الاستثمار.

ويتم استخدام التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص لزيادة الاستثمار في المجالات الرئيسية وتوسيع أثر رأس المال الخاص من خلال ضمان تعزيز الوصول لأكثر السكان ضعفاً وتهميشاً وصعوبة في الوصول إليهم والذين يعانون من ضعف الخدمات. ففي السنغال مثلاً، تيسّر ضمانات الائتمان المقدمة من بنك التنمية الأفريقي تقديمَ 400 مليون يورو للاستثمار الأخضر والاجتماعي. أمّا في أوغندا فقد أنشأ بنك التنمية الأوغندي مرفق تمويل المناخ الذي يوفر التمويل الميسّر للزراعة الذكية مناخياً والبنية التحتية الصناعة المنخفضة الكربون.

عموماً، إنّ تحليل مجموعة مختارة من الإصلاحات التي تم تنفيذها في 17 بلداً يُبين الحصول على ما يقرب من 16 مليار دولار أمريكي على شكل تمويل جديد، بالإضافة إلى تعزيز المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن توفير الفرصة لمواءمة أكثر من 32 مليار دولار أمريكي من التمويل مع أهداف التنمية المستدامة.

وهذه مجرّد نماذج أولى من بين إصلاحات سياساتية كثيرة يتم تنفيذها على الصعيد القُطري من أجل زيادة مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة.

إن هذه التجربة في إجراء أطر التمويل الوطنية المتكاملة تسلط الضوء على التوجه السائد في بلدان كثيرة نحو اعتبار التمويل محفزاً لتنفيذ العديد من خطط التنمية بشكل متكامل. وقد تم تصميم استراتيجية تمويل المناخ المراعية للمنظور الجنساني في ملديف من أجل دفع التحوّل من الاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري إلى اقتصاد يتوافق فيه التمويل مع خطة التنمية المستدامة ويتضمّن مراعاة مخاطر الاستدامة. يُعدّ ملديف من بين أكثر من 10 بلدان تعمل أساساً على ربط أطر التمويل الوطنية المتكاملة لديها بخطتها للتنمية الوطنية ومساهمتها المحددة وطنياً.

> "تعتبر ملديف جميع أشكال تمويل التنمية أساساً بمثابة تمويل للمناخ نظراً لأنظمتها الإيكولوجية الهشة"
>
> استراتيجية تمويل المناخ المراعية للمنظور الجنساني في ملديف

في حين أنّ معظم أطر التمويل الوطنية المتكاملة حتى الآن موجودة على الصعيد الوطني، إلا أنّ عدداً متزايداً من الإدارات دون الوطنية يثبت قيمة هذا النهج على صعيدَي المقاطعة والمنطقة المحلية. فمثلاً أطلقت مقاطعة بنجاب في باكستان مؤخراً استراتيجية التمويل لديها، كما أصدرت كل من ولاية غومبي في نيجيريا وهيئة المياه في تنجا في تنزانيا مؤخراً أول سندات خضراء دون وطنية في هذين البلدين.

ترتكز هذه التحولات على تطوير وظائف مؤسسية جديدة ومعزّزة تكون قادرة على الحفاظ على التقدم المحرز في المستقبل. وتسعى البلدان لتعزيز قدراتها في إدارة تمويل نتائج التنمية المستدامة في كل من القطاعين العام والخاص، وهذا الأمر سيمكّن من مواصلة الاستفادة من التمويل ومواءمته. إنّ استمرار الحوار بشأن التمويل بين واضعي السياسات والقطاع الخاص، وبشكل ضروري مع ممثلي الفئات الأكثر ضعفاً والمدافعين عنها، يشكل أساساً بالغ الأهمية للابتكار والمساءلة. وهذا الحوار من شأنه أن يضمن أن تؤدي التغييرات في النظام المالي إلى تعزيز الاستدامة والشمول.

إنّ بناء منظومة تمويل تكون أكثر استدامة هو مسعى متوسط إلى طويل الأجل، وسيكون تحقيق إمكانات هذه الخطة أمراً معقداً. تسير العملية بسرعات مختلفة في كل سياق اعتماداً على الدورة السياسية وتوقيت نظام التخطيط الوطني. كما تختلف الفرص والتحديات والمتطلبات بحسب العوامل الوطنية والدولية. وكذلك فإنّ تحقيق

إمكانات أطر التمويل الوطنية المتكاملة سوف يتطلب أيضاً الدعم من المجتمع الدولي. وقد اضطلع الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة بدورٍ هام في مساعدة العديد من البلدان على إرساء الأسس لأطر التمويل الوطنية المتكاملة لديها.[8] وبالإضافة إلى ذلك سوف يكون من الضروري القيام بعدد من الإجراءات المتمثلة بتوسيع نطاق الدعم التقني وتنمية القدرات لأطر التمويل الوطنية المتكاملة بما يتماشى مع خطة عمل مجموعة العشرين بشأن أهداف التنمية المستدامة،[9] ومواصلة تنفيذ إطار مجموعة العشرين للدعم الطوعي لأطر التمويل الوطنية المتكاملة،[10] فضلًا عن مواءمة الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية والشركاء في مجال التنمية مع استراتيجيات التمويل الوطنية. إنّ الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف للنهوض بحشد الاستثمار الخاص يمكن أن تساهم بدورٍ هام في تعزيز الأولويات الرئيسية ضمن استراتيجيات التمويل الوطنية. ويجب أن تكون هذه الجهود، بالإضافة إلى المنصات القُطرية للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، متجذرة في عمليات أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تقودها البلدان.

يمكن لمرفق أطر التمويل الوطنية المتكاملة أن يضطلع بدورٍ هام في الوساطة للحصول على الدعم التقني من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة (كالمنظمات متعددة الأطراف والشركاء ثنائيي الأطراف في مجال التنمية، وكذلك الخبراء المستقلين والقطاع الخاص ومقدمي الخدمات فيما بين بلدان الجنوب) إضافةً إلى تسهيل تبادل المعرفة بين البلدان وتوفير الوصول إلى التوجيه التقني.

وعلى الرغم من التعقيد الموجود، فإنّ التجارب والنتائج التي ظهرت حتى الآن تظهر أنواعَ التحولات التي يمكن أن تدفع بها استراتيجيات التمويل التي تقودها البلدان والتي تكون موجهة نحو تحقيق الأثر من خلال نهج أطر التمويل الوطنية المتكاملة وغيره. وقد سلط التقرير الضوء على الجوقة الآخذة بالاتساع والتي تضم الجهات الفاعلة كالأكاديميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الدوليين، والتي تدعو إلى اتباع نُهج في التمويل والتفاعل المباشر مع أطر التمويل الوطنية المتكاملة بحيث تكون هذه النهج قُطرية وموجهة نحو تحقيق الأثر.

تؤكد هذه التجربة على قيمة استراتيجيات التمويل الشاملة التي تقودها البلدان والتي تكون موجهة نحو تحقيق الأثر. ومع تزايد الزخم وتبلور النتائج، يمكن النظر إلى أطر التمويل الوطنية المتكاملة باعتبارها واحدة من النجاحات الواضحة التي حققتها خطة عمل أديس أبابا. إنّ التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن يبيّن الدور الذي يمكن أن تضطلع به أطر التمويل الوطنية المتكاملة في مجال دفع التغيير بشكل ممنهج في المنظومة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني من أجل إطلاق العنان للتمويل ومواءمته مع التنمية المستدامة. ويمكن للتقدم المحرز على الصعيد القُطري أن يلهم ويحفز الإصلاح في الهيكل المالي الدولي.

وبالتطلع للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية وكذلك الجهود المبذولة لتعزيز تمويل اتفاق باريس وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وفي سياق عالم تتزايد فيه الأزمات المتعددة والمتزامنة، يبدو أنّ أطر التمويل الوطنية المتكاملة واستراتيجيات التمويل التي تقودها البلدان يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من جهودنا الرامية للإصلاح لكي يكون لدينا نظام مالي على الصعيدين العالمي والقُطري يعمل لصالح الناس والكوكب.

توصيات للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

إن التجربة في مجال أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تقودها البلدان تشير إلى عدة توصيات هامة بشأن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، وهذه التوصيات هي كالآتي:

1. السعي إلى تحقيق نتيجة تشمل الإصلاح المترابط للهيكل المالي الدولي والالتزامات بتعزيز أطر التمويل الوطنية المتكاملة وأطر التمويل المحلية المتكاملة

2. تعزيز وجود مؤسسات عامة وخاصة على الصعيد القُطري تكون أكثر قوة ومجهزة لحشد ومواءمة التمويل للمستقبل

3. بالاعتماد على خطة عمل أديس أبابا، الاعتراف بأطر التمويل الوطنية المتكاملة واستراتيجيات التمويل باعتبارها أداة أساسية للتخطيط المالي موجودة في محور الجهود المبذولة على الصعيد القُطري بشأن مؤتمر تمويل التنمية، وتوجيه سياسات التمويل العامة والخاصة والمحلية والدولية من أجل التنمية المستدامة

4. إعطاء الأولوية لأنظمة المالية العامة الموجهة نحو التنمية والتي تدمج أهداف التنمية المستدامة والأولويات الاجتماعية والمناخية والطبيعة ضمن الأنظمة والسياسات المتعلقة بالإنفاق وبحشد الإيرادات

5. تعزيز نهج متماسك في تحقيق نتائج التنمية المستدامة، بما في ذلك تغير المناخ والمساواة بين الجنسين، بحيث يغطي سياسات الإنفاق والضرائب والديون باستخدام أطر التمويل الوطنية المتكاملة كمنصة لنهج متكامل للتمويل العام

6. التأكيد على الدور الأساسي للوائح المالية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة من أجل حشد التمويل ومواءمته مع التنمية المستدامة

7. إدماج مواءمة أهداف التنمية المستدامة في تصميم فرص الاستثمار وفي الإمدادات والترويج والتيسير

8. تعزيز الدعوة والتعاون مع المستثمرين العالميين ومجتمع الأعمال لإدماج أثر أهداف التنمية المستدامة في العمليات التي يقومون بها وتحديد أولويات التنمية المستدامة باعتبارها أولويات الاستثمار على الصعيد القُطري

9. الترويج لأطر التمويل الوطنية المتكاملة كمنصة لإشراك قاعدة أوسع من الجهات الفاعلة في القرارات المتعلقة بالسياسات من أجل تمويل أكثر استدامة وشمولاً على الصعيد القُطري وتعزيز الشفافية والمساءلة

10. حث المجتمع الدولي بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والجهات الثنائية والمنظمات الدولية على الالتزام بمواءمة إعداد البرامج وتقديم الدعم التقني واستخدام أدوات التمويل مع الأولويات المحددة من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تقودها البلدان، وربط آليات التنسيق والمنصات القُطرية مع المؤسسات الوطنية الرائدة في تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة

إن البلدان القادرة على الوصول بأطر التمويل الوطنية المتكاملة لمرحلة النضج ستكون قادرة على دفع التحول في منظومة التمويل مما يجعل التمويل يعمل لصالح الناس والكوكب.

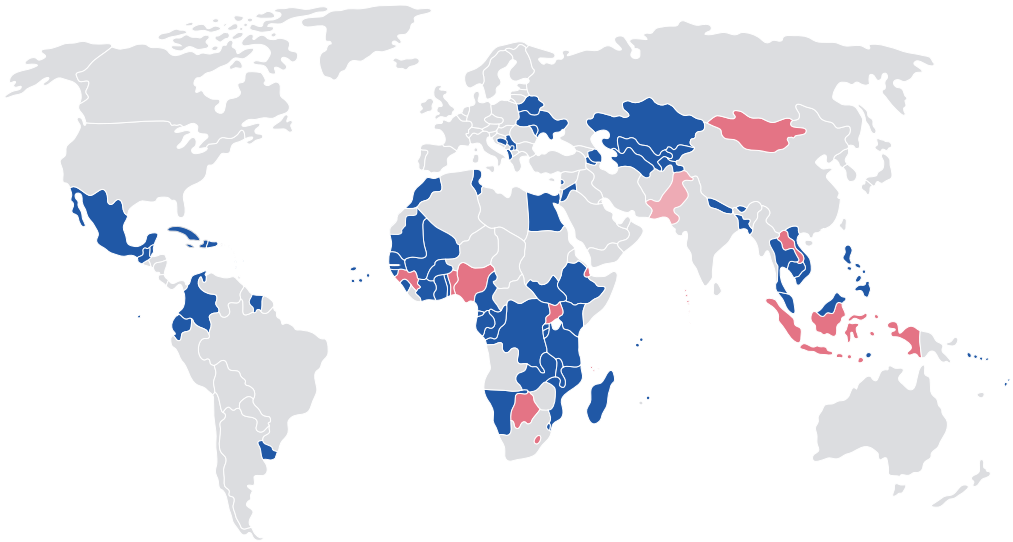

86 بلداً تستخدم نهج أطر التمويل الوطنية المتكاملة لبناء منظومة مالية مستدامة على المستوى القطري

13 حكومة على المستوى الوطني ودون الوطني تمتلك استراتيجية مالية صالحة للعمل

هذه الإصلاحات هي:

- إدماج التنمية المستدامة في الميزانيات الحكومية والأسواق المالية وعمليات القطاع الخاص
- تحفيز الاستثمار المتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ونشر أدوات مالية جديدة ومبتكرة متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة
- تعزيز الحوكمة/المؤسسات وتوطيد الشفافية والمساءلة والتعاون من أجل تحقيق منظومة مالية أكثر شمولاً واستدامة

أكثر من
50
بلداً
تنفذ إصلاحات على سياسات التمويل العامة والخاصة التي يتم وضعها من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة الخاصة بها

من بين الآثار الأولية الناشئة في 17 بلداً ما يلي:

16
مليار دولار أمريكي
تم تخصيصها كتمويل جديد للاستثمار في التنمية المستدامة

مواءمة أو إمكانية مواءمة ما يزيد عن
32
مليار دولار أمريكي

المراجع

1 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، «خطة شرم الشيخ للتنفيذ»، القرار -CP.27، 23/ تموز/يوليو 2023، المادة. 31. (مصدر باللغة الإنكليزية) متاح عبر الرابط: https://unfccc.int/sites/default/files/resource/cop27_auv_2_cover%20decision.pdf.

2 مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، «إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي»، 4/CBD/COP/DEC/15، 19 كانون الأول (ديسمبر) 2022، الهدف 19. متاح عبر الرابط: https://www.cbd.int/doc/decisions/cop-15/cop-15-dec-04-ar.pdf.

3 الأمين العام للأمم المتحدة، «خطة الأمين العام للأمم المتحدة التحفيزية لأهداف التنمية المستدامة لتنفيذ خطة عام 2030» (نيويورك، 2022). (مصدر متاح باللغة الإنكليزية). متاح عبر الرابط: SDG-/02/https://www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2023 Stimulus-to-Deliver-Agenda-2030.pdf.

4 "ستنصبّ جهودنا بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالتماسك وتقع تحت السيطرة الوطنية، مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة." الأمم المتحدة، «خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية»، 313/A/RES/69، 27 تموز (يوليو) 2015، الفقرة. 9. متاح عبر الرابط: https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/un_resolutions/a_res_69_313_a.pdf.

5 مجالات العمل السبعة هي كالآتي: الموارد العامة الوطنية؛ المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية ؛ التعاون الإنمائي الدولي؛ التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية؛ الديون والقدرة على تحمل الديون؛ معالجة المسائل العامة؛ العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات.

6 Admos O. Chimhowu, David Hulme and Lauchlan Munro, "The 'new' national development planning and global development goals: Processes and partnerships", World Development, vol. 120 (2019), pp. 76–89.

7 لا تزال قيد الصياغة أثناء كتابة هذا التقرير.

8 انظر الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، «تمويل أهداف التنمية المستدامة» (بدون تاريخ). متاح على الرابط التالي: https:// jointsdgfund.org/sdg-financing (تم الاطلاع عليه في 11 نيسان/أبريل 2024). دعم الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة 62 برنامجاً مشتركاً في الفترة من حزيران/يونيو 2020 إلى حزيران/يونيو 2023.

9 الفريق العامل المعني بالتنمية في مجموعة العشرين، «قمة عام 2023» (بدون تاريخ) متاح على الرابط التالي: https://dwgg20.org/ summits/2023/ (تم الاطلاع عليه بتاريخ 11 نيسان/ أبريل 2024).

10 الفريق العامل المعني بالتنمية في مجموعة العشرين، «التمويل من أجل التنمية المستدامة: إطار مجموعة العشرين من أجل الدعم الطوعي لأطر التمويل الوطنية المتكاملة، المبادئ الرفيعة لمجموعة العشرين بشأن الأدوات المالية المتعلقة بالاستدامة والرؤية المشتركة لمجموعة العشرين بشأن مواءمة أهداف التنمية المستدامة» (2021). متاح على الرابط التالي: DWG-outcome-/10/https://dwgg20.org/app/uploads/2021 document-on-Financing-for-Sustainable-Development.pdf.

INFF | Facility

توجيه التمويل لصالح الناس والكوكب

كيف تبني البلدان منظوماتها المالية المستدامة
من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة

ملخص تنفيذي